التوقعـــات بحســب القطـاعـــات الرئيســية

الإنتـــاج المحـصـــــولي

الحـــبوب: تستدعي الحاجة مليـــار طنٍ إضـــافي

شـــهدت التسعينات هبوطاً في النمو العالمي لاستهلاك الحبوب، لا بسبب قـيودٍ تكبّـل القدرة الإنتاجية، بل نتيجة تباطؤ نمو الطلب الذي يعود، في جـزءٍ مـنه، إلـى عوامـل استثنائية وعابرة بطبيعتها. وسوف يستردّ الاسـتهلاك نموه مفضياً إلى تنامي اعتماد البلدان النامية على الاستيراد. الجهـات المصـدِّرة التقليدية والجديدة تلبيةً الاحتياجات، ولكنَّ الضرورة تقضي بالتصدي لمشكلتي انعدام الأمن الغذائي وتدهور البيئة.

لا تـزال الحـبوب تشـكّل، وإلـى حد بعيد، أهمّ المـوارد الغذائية في العالم، سواء للاستهلاك الآدمي المباشر، أو غير المباشر لأعلاف الحيوانات. وتتسم التطورات الجارية في مجال الحبوب، بأهمية حاسمة بخصوص الإمدادات الغذائية العالمية.

لقـد نجـح العالم، منذ أواسط الستينات، في زيادة إنتاج الحبوب بما يقارب المليار طن. ويتعيّـن عليه أن يوفّـر الكمـية نفسـها، مرةً أخرى خلال العقود الثلاثة القادمة. فهل هو قادر على إنجاز هذه المهمة؟

تباطؤ نمو الطلب على الحبوب

هـبط معدّل نمو الطلب العالمي على الحبوب إلى ١ في المائة سنوياً في التسعينات، من ١,٩ في المائة فـي الثمانيـنات، ومن ٢,٥في المائة في السبعينات. وبلـغ نصيب الفرد من استعمال الحبوب في العالم، (غـذاءً آدمـياً مباشـراً وعلفاً للحيوان)، ذروته في أواسـط الثمانينات، مسجّلاً ٣٣٤كغ، ثم هبط منذ ذلك الحين إلى ٣١٧كغ (متوسط الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩).

لقـد اعـتقد البعض أن هذا الهبوط السريع إنما ينذر بكارثـة غذائية وشيكة في العالم، وأنه مؤشر على أن العـالم بلغ ذروة القدرة على إنتاج الأغذية، وأن الأمن الغذائي سيكون عرضةً لتهديدات جدية. والواقع هو أن متوسط نصيب الفرد من الحبوب في البلدان النامية، كان يرتفع بانتظام خلال العقود الأربعة الماضية. ولا يعزى التباطؤ العالمي في نمو الاستهلاك إلى قيودٍ إنتاجية، بل إلـى سلسلة من العوامل التي تحدّ من الطلب، والتي لا يزال بعضها مستمراً وآخذاً بالانتشار:

- لقد تباطأ النمو السكاني في العالم.
- بلغـت بلـدان واسـعة كثيرة الآن، والصين بوجه خـاص، مستويات استهلاك تتراوح بين المتوسطة والعالـية، وسـيكون الاسـتمرار فـي ارتفاع هذه المستويات أقل سرعةً ممّـا كان عليه في الماضي.
- حالَ الفقر المستمر دون مئات الملايين من البشر وإشباع حاجاتهم من الأغذية.

وتوجد عوامل أخرى عابرة بطبيعتها، منها:

- هـبوط الطلـب في بلدان مرحلة التحوّل، الذي شـكل أهم العوامل خلال التسعينات، عندما هبط الاسـتهلاك والاسـتيراد علـى السواء في هذه الـبلدان، مقارنـةً بالمستويات العالية للغاية التي أشير إليها في السابق.
- هـبط استعمال الحبوب لعلف الحيوانات في الاتحاد الأوروبـي حـتى أوائـل التسعينات، لأن ارتفاع الأسـعار المحلية جاء في مصلحة الأعلاف البديلة

المستوردة، في جزء كبير منها. وقد عاود استعمال الحبوب ارتفاعه في الصناعات الغذائية، بعد الإصلاحات السياسية في بلدان الاتحاد الأوروبي التي أدّت إلى انخفاض أسعار السوق الداخلية.

- تباطأ نمو الاستهلاك في البلدان المصدرة للنفط، بعد أن تبددت آثار الطفرة في أسعار النفط على الدخل واستيراد الحبوب.
- تباطأ نمو الطلب في النصف الثاني من التسعينات، في اقتصادات شرق آسيا، التي عانت من أزمة اقتصادية.

لقد أخذ أثر هذه العوامل العابرة بالتضاؤل. وهي ستكفّ تدريجياً، خلال السنين الخمس عشرة القادمة، عن الحدّ من نمو الطلب على الحبوب، الذي تشير الإسقاطات إلى إمكانية معاودته الانتعاش ليبلغ ١,٤ في المائة سنوياً صوب عام ٢٠١٥.

من شأن تباطؤ النمو السكاني، واستقرار الاستهلاك الغذائي على المدى الأبعد، أن يحدّ في بلدان كثيرة، من نمو الطلب الذي تشير التوقعات إلى هبوطه إلى ١,٢ في المائة سنوياً بين ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. ورغم ذلك، يواجه الإنتاج الزراعي العالمي تحدياً هائلاً، إذ ينبغي لإنتاج الحبوب أن يزداد بمقدار مليار طن حتى ٢٠٣٠. ويمكن، بالطبع،لأحداث غير منظورة، كارتفاع مفاجئ في أسعار النفط، أو تعاظم مفاجئ في النمو، أو أزمات حادة، أن تغيّر في الطلب الفعلي خلال فترات وجيزة، ولكنها لن تغيّر كثيراً في الوضع العام.

سوف يتعاظم اعتماد البلدان النامية على الاستيراد

كان نمو الطلب على الحبوب في البلدان النامية أسرع من نمو الإنتاج. فقد ارتفعت الواردات الصافية لهذه البلدان من ٣٩ مليون طن سنوياً في أواسط السبعينات، إلى ١٠٣ ملايين طن خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. ويعني هذا نمواً في الاستعمال السنوي للحبوب من ٤ إلى ٩ في المائة. ويحتمل أن يزداد اعتماد البلدان النامية على الحبوب المستوردة في السنين القادمة، إذ يمكن لها أن تستورد ٢٦٥ مليون طن من الحبوب في السنة بحلول عام ٢٠٣٠، أي نسبة ١٤ في المائة من استهلاكها.

ورغم ضخامة هذه الزيادة، فإنها تمثّل نمواً أكثر بطئاً خلال العقود الثلاثة القادمة، منه في أواسط السبعينات. وإذا ما حافظت الأسعار الحقيقية للمنتجات الغذائية على مستواها دون ارتفاع، وإذا حافظ القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على معدّل النمو السائد حتى الآن، يمكن عندئذٍ أن تتوفّر لمعظم البلدان، الوسائل المالية لاستيراد الحبوب الضرورية لسد حاجاتها. إلاّ أن أكثر البلدان فقراً ومعاناةً من انعدام الأمن الغذائي، سوف تكون الأقل قدرةً على توفير المال اللازم لاستيراد الحبوب.

الطلب العالمي على الحبوب من ١٩٦٥ إلى ٢٠٣٠

المصدر: بيانات وإسقاطات منظمة الأغذية والزراعة

سوف يتزايد اعتماد البلدان النامية على الحبوب المستوردة. وقد لا تستطيع هذه البلدان أن تنتج سوى ٨٦ في المائة من احتياجاتها بحلول ٢٠٣٠، وقد تبلغ وارداتها الصافية ٢٦٥ مليون طن سنوياً، أي ثلاثة أمثال ما هي عليه الآن تقريباً .

تستطيع البلدان المصدرة سد العجز

هل يستطيع باقي العالم إنتاج الفوائض الضرورية للتصدير بغية سد العجز ؟ من المفيد هنا تفحّص ما جرى خلال الربع الأخير من القرن الماضي. فبين السبعينات والفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، تضاعفت تقريباً الواردات السنوية الصافية لمجموع البلدان المستوردة للحبوب، حيث ارتفعت من ٨٩ إلى ١٦٧ مليون طن.

وقد أمكن للجهات المصدرة للحبوب، أن تجاري هذا الارتفاع الكبير في الطلب، وضاعفت مستويات صادراتها. واضطلعت بدور في هذا المضمار البلدان المصدرة التقليدية مثل استراليا، وأمريكا الشمالية، والأرجنتين، والأوروغواي التي تملك الإمكانات اللازمة للاستمرار في هذا الاتجاه. إلاّ أن

نصف الزيادة في الصادرات حقّقتها جهة مصدِّرة جديدة هي الاتحاد الأوروبي الذي كان مستورداً صافياً لنحو ٢١ مليون طن من الحبوب سنوياً في أواسط السبعينات، فأصبح في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ مصدّراً صافياً لزهاء ٢٤ مليون طن سنوياً. وقد حدث الانقلاب، في بدايته، بفضل الدعم الكبير للأسعار والسياسات الحمائية. وقد حدثت منذ ذلك الحين، إصلاحات متنوعة للسياسات في الاتحاد الأوروبي أدت إلى نوع من توازي أسعار السوق الداخلية والأسعار الدولية. إلاّ أنه يحتمل للاتحاد الأوروبي أن يظلّ مصدراً صافياً مرموقاً حتى في حال التوسّع في تحرير تجارته.

وتشكّل اقتصادات مرحلة التحوّل مصدراً احتمالياً آخر للصادرات في المستقبل. وهي تسير الآن في الطريق الموصلة إلى توفير الفوائض. وتتوافر على نطاق واسع، في أجزاء من أوروبا الشرقية وفي روسيا، مساحات لا تزال غير مستغلّة. واحتمالات زيادة الإنتاجية كبيرة، عبر الحدّ من التلف وزيادة الغلاّت. وتوحي إسقاطات منظمة الأغذية والزراعة، بأنه يمكن لبلدان مرحلة التحوّل أن تصبح مصدّرة صافية لزهاء ١٠ ملايين طن من الحبوب سنوياً حتى ٢٠١٥، و٢٥ مليون طن حتى عام ٢٠٣٠.

أصبحت بلدان مرحلة التحوّل مستوردةً صافية للحبوب خلال السبعينات والثمانينات، وحتى خلال أوائل التسعينات. وقد انعكس هذا الاتجاه منذ ذلك الحين، وأضحى في مقدور هذه البلدان أن تصبح مصدّرة صافية لزهاء ١٠ ملايين طن سنوياً بحلول عام ٢٠١٥، و٢٥ مليون طن بحلول ٢٠٣٠.

الآفاق المستقبلية للمحاصيل الرئيسية

الأغذية الأساسية

القمح: شكّل القمح - أهم محاصيل الحبوب في العالم - ٣١ في المائة من الاستهلاك العالمي لهذه المحاصيل، في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. والنسبة المستعملة منه لعلف الحيوانات آخذة في النمو في البلدان الصناعية، (٤٥ في المائة من مجموع الاستعمال في الاتحاد الأوروبي). وقد واصل نصيب الفرد من القمح، بمختلف استعمالاته، وخاصة للاستهلاك الآدمي، ارتفاعه في البلدان النامية، التي يتزايد اعتماد معظمها على الواردات. وتضم قائمة البلدان المستوردة الصافية، بلداناً مثل مصر، وجمهورية إيران الإسلامية، والمكسيك، والبرازيل. ويُتوقّع لاستهلاك القمح أن يزداد في السنين القادمة في الأقاليم جميعها، بما في ذلك بلدان مرحلة التحوّل، نتيجة انتعاش استهلاكه فيها. ويزداد استهلاك القمح في البلدان التي يتغذى سكانها بالأرز، بغضّ النظر عن ثبات مستوى استهلاك الأرز أو انخفاضه. ويُتوقّع أن يستمر تزايد اعتماد البلدان النامية على الاستيراد (باستثناء البلدين المصدّرين الأرجنتين والأورغواي) لترتفع وارداتها الصافية المتوقّعة من ٧٢ مليون طن في السنة في ١٩٩٧-١٩٩٩ إلى ١٦٠ مليون طن عام ٢٠٣٠.

الأرز: يستعمل هذا المحصول، في الجزء الأعظم منه، للاستهلاك الآدمي المباشر، وسبق أن شكّل ٢١ في المائة من كميات الحبوب المستهلكة في العالم في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وقد أخذ متوسط استهلاك الفرد منه في الاستقرار في البلدان النامية منذ أواسط الثمانينات، تجاوباً مع التنمية الاقتصادية، وارتفاع الدخل في البلدان الرئيسية في شرق آسيا. ولكنه ازداد في بعض الأقاليم، بما فيها جنوب آسيا، حيث لا يزال منخفضاً. ويُتوقّع أن يكون نمو الاستهلاك أكثر بطئاً في المستقبل منه في الماضي. والواقع هو أن نصيب الفرد من الاستهلاك في البلدان النامية، قد يبدأ في الهبوط خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠. ومن شأن هذا أن يخفف من الضغوط على الإنتاج. ولكن نظراً لبطء نمو الغلاّت في السنوات الأخيرة، يعتبر تحقيق زيادات، ولو متواضعة في الإنتاج، تحدياً لسياسات البحوث والري.

الحبوب الثانوية: وهي تشمل الذرة، والذرة الرفيعة، والشعير، والشيلم، والشوفان، والدخن، وبعض الحبوب المحلية الهامة، مثل التّف في اثيوبيا، والكينوا (quinoa) في بوليفيا والاكوادور. وتستأثر الأعلاف بنحو ثلاثة أخماس الاستهلاك العالمي للحبوب الثانوية، التي تظل محاصيل هامة للغاية في التغذية الآدمية المباشرة، حيث يرتفع مستوى انعدام الأمن الغذائي. ففي إفريقيا جنوب الصحراء، تستأثر التغذية الآدمية بنسبة ٨٠ في المائة من غلّة هذه

الحبوب. وقد شهد استهلاك الحبوب الثانوية ارتفاعاً سريعاً مردّه إلى تزايد استعمالها علفاً للحيوانات في البلدان النامية. ويمكن أن يرتفع استهلاك هذه الحبوب في المستقبل، بشكل أسرع من استهلاك القمح أو الأرز، مواكبةً لنمو قطاع التربية الحيوانية، وسوف تسهم البلدان النامية بنصيب من الزيادة في الإنتاج العالمي، من نصفها في الوقت الحاضر، إلى قرابة ثلاثة أخماسها من الآن وحتى ٢٠٣٠.

المحاصيل الزيتية : كان هذا القطاع من أنشط القطاعات في العالم في العقود الأخيرة، حيث شهد نمواً سريعاً قارب ضعفي سرعة نمو الزراعة العالمية برمتها. وهو يشمل طائفة واسعة من المحاصيل التي لا تستعمل لاستخراج الزيت فقط، بل وكذلك للاستهلاك المباشر وإنتاج الأعلاف، ولمختلف الاستعمالات الصناعية. ويستأثر النخيل الزيتي، وفول الصويا، ودوار الشمس، وبذور السلجم بثلاثة أرباع الإنتاج العالمي من المحاصيل الزيتية. ويتّسم إنتاج زيت الزيتون، والفول السوداني، والسمسم، وجوز الهند بأهمية كذلك. وتعني سرعة نمو الإنتاج توسّعاً ضخماً في الأراضي الزراعية المستعملة لهذه المحاصيل في العالم، مثّل زيادة صافية قوامها ٧٥ مليون هكتار بين الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ والفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، في الوقت الذي هبطت فيه المساحة المخصّصة لزراعة الحبوب بمقدار ٢٨ مليون هكتار.

ونظراً لارتفاع محتوى المحاصيل الزيتية من الطاقة، فقد كان لهذه المحاصيل دور حاسم في تحسين الإمداد بالطاقة الغذائية في البلدان النامية. فخلال العقدين الأخيرين أسهمت هذه المجموعة من المنتجات بخمس الزيادة في الإمدادات الإضافية من السعرات في البلدان النامية. ويبدو واضحاً أن هذا الاتجاه سوف يستمر بل ويتعزز، إذ أنه يمكن، من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، أن توفّر المحاصيل الزيتية ٤٥ في المائة من السعرات الإضافية. وقد ترافقت سرعة نمو الاستهلاك خلال العقود الأخيرة، بظهور بلدان نامية عديدة (الصين، الهند، المكسيك، باكستان وغيرها)، كمستوردة صافية للزيوت النباتية على مستوى عالٍ ومتنامٍ. وفي النتيجة، انقلب الفائض التقليدي للزيوت والبذور الزيتية إلى عجز في ميزان مدفوعات البلدان النامية، في السنوات الأخيرة. وقد حدث هذا رغم الارتفاع المرموق في صادرات بعض هذه البلدان التي تهيمن اليوم في مضمار الصادرات العالمية للمحاصيل الزيتية، مثل ماليزيا واندونيسيا في مجال زيت النخيل، والبرازيل والأرجنتين في مجال زيت الصويا. ويُتوقّع لاتجاه تزايد الواردات أن يتواصل في معظم البلدان النامية الأخرى.

الجذور والدرنات وأنواع الموز الكبير: الاستهلاك الآدمي لهذه المحاصيل آخذ في الانخفاض في العالم. ولكنها لا تزال توفّر في ١٩ بلداً (معظمها في إفريقيا) أكثر من خُمس إمدادات الطاقة، بل وحتى نصفها أحياناً.وتهيمن الكاسافا في افريقيا الوسطى والغربية الرطبة وجمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر، ويهيمن الموز الكبير في رواندا، والبطاطا الحلوة إلى جانب الكسافا في غرب إفريقيا وبوروندي.

توسّع المساحة المكرسة لكل محصول من ١٩٧٤ - ١٩٧٦ إلى ١٩٩٧ - ١٩٩٩

المصدر : بيانات منظمة الأغذية والزراعة

ونظراً لتدني الاستهلاك الغذائي العام في معظم هذه البلدان (أقل من ٢٢٠٠ سعرة في اليوم)، تؤدي هذه المحاصيل دوراً حاسماً في مجال الأمن الغذائي. وقد حقّقت غانا ونيجيريا، في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، تقدماً مرموقاً في مجال الأمن الغذائي عبر زيادة إنتاج هذه المحاصيل. ولكن نصيب الفرد من استهلاكها في ١٧ بلداً آخر، ظلّ راكداً أو انه آخذ في الانخفاض. وقد ترافق انخفاض الاستهلاك العالمي للجذور والدرنات التقليدية، بتحوّل تدريجي نحو البطاطس في بعض المناطق، وفي الصين بشكل خاص، حيث تخلّى ملايين المزارعين والمستهلكين عن البطاطا الحلوة لصالح البطاطس.

تشير الإسقاطات إلى أن متوسط الطلب على الجذور، والدرنات، والموز الكبير، سوف يعاود ارتفاعه في البلدان النامية. وستعزى أهمية خاصة للبطاطا الحلوة، والبطاطس، في مجال الأعلاف. وفي التسعينات، بلغ استعمال الكاسافا المستورَدة للعلف في الاتحاد الأوروبي ذروته بسبب ارتفاع الأسعار المحلية للحبوب، ليعود ويهبط بعد أن أدّت السياسة الزراعية المشتركة إلى انخفاض أسعار الحبوب. وكان إنتاج الكاسافا للتصدير بصفة علف، عاملاً هاماً في توسّع المساحة المزروعة بها في بلدان مثل تايلند. ويترافق هذا الاتجاه بإزالة الغابات أحياناً كثيرة.

محاصيل التصدير التقليدية

إلى جانب هذه المحاصيل الغذائية الأساسية، تعتمد الزراعة والاقتصاد الكلي، أحياناً كثيرة، في العديد من البلدان النامية، على محصول أساسي أو بضعة محاصيل أساسية معدّة للتصدير بصورة رئيسية، مثل الموز، والسكر، والمطاط الطبيعي، والمشروبات الاستوائية (شاي، بن، كاكاو).

ليس التمييز بين محاصيل التصدير والمحاصيل المعدّة للسوق الداخلية واضحاً دائماً، لا على صعيد البلدان النامية بمجموعها، ولا داخل كل منها. فالسكر، على سبيل المثال، هو محصول للتصدير بامتياز في موريشيوس وكوبا، ومحصول رئيسي للاستيراد بالنسبة لمصر، واندونيسيا، وبلدان عديدة أخرى. وتشكّل الزيوت النباتية والبذور الزيتية (خاصةً زيت النخيل وفول الصويا) محصولين رئيسيين للتصدير آخذَين في النمو، في العديد من البلدان (بينها ماليزيا، واندونيسيا، والأرجنتين، والبرازيل)، وللاستيراد الكثيف في بلدان مثل الهند والصين. أمّا البن والكاكاو فيتميزان بأنهما يُنتَجان حصراً في البلدان النامية، ويجري استهلاكهما بصورة غالبة في البلدان الصناعية. وكان المطاط الطبيعي يندرج ضمن هذه الفئة، ولكن استهلاكه يزداد الآن في البلدان النامية (حيث يشكّل الآن نصف الاستهلاك العالمي بعد أن كان يشكّل الربع في أواسط السبعينات)، مع ارتفاع وتيرة التصنيع فيها. وكذلك الحال بالنسبة للقطن، الذي أصبحت البلدان النامية مستوردةً صافية كبيرة له، بعد نمو صناعاتها وصادراتها النسيجية.

تتعرض اقتصادات البلدان المعتمدة على تصدير هذه السلع لتقلبات أحوال السوق العالمية. فقد أدى بطء الطلب العالمي، المترافق بتزايد الإمدادات من البلدان الرئيسية المنتجة والمصدّرة، والمتنافسة فيما بينها، إلى انخفاض أسعار العديد من السلع وتقلّبها على نطاق واسع في الأسواق. وقد كان هذا الأمر واضحاً، في السنوات الأخيرة، بخصوص البن. فقد ظلّ نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي في البلدان الصناعية، التي تستأثر بثلثي الاستهلاك العالمي، ثابتاً عملياً خلال العقدين الأخيرين بحدود ٤,٥كغ، في الوقت الذي ازداد فيه الإنتاج، ودخلت السوق بلدان جديدة كثيرة مثل فيتنام. ونجم عن ذلك هبوط عنيف ومفاجئ في سعر بن "روبوستا" (Robusta) الذي هوى إلى ٠,٥ دولار أمريكي للكيلوغرام، في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢، أي إلى خمس سعره في أواسط التسعينات.

أما بشأن السكر وبعض السلع الأخرى التي يتنامى استهلاكها بسرعة، وخاصة في البلدان النامية، فقد عملت السياسات التي تحدّ من الوصول إلى الأسواق، بما فيها السياسات المساندة لمواد تحلية بديلة، مثل شراب الغلوكوز، على كبح مكاسب مصدّري البلدان النامية. ومثل هذه السياسات شائعة جداً في البلدان الصناعية الرئيسية، المستوردة الكبرى أو التي اعتادت الاستيراد حتى فترة قريبة. وقد لجأ الاتحاد الأوروبي إلى سياسات من هذا النوع ليجعل من نفسه مصدّراً صافياً كبيراً الآن، بعد أن كان مستورداً صافياً كبيراً حتى النصف الثاني من السبعينات.

بالنسبة للمستقبل، يُنتظر أن يميل نمو الطلب العالمي، وصادرات البلدان النامية نفسها، لصالح السلع التي يزداد استهلاكها بسرعة ملائمة في البلدان النامية، التي يحتمل أن يصبح العديد منها، مستورداً كبيراً لها. وتضمّ هذه الفئة السكر، والزيوت النباتية، وكذلك المطاط الطبيعي، والشاي في نطاق أضيق.

تبـــدّد المخـــاوف

شـكّلت الصـين والهند نقطةً محورية لمخاوف جعلـت العـالم يحـبس أنفاسه خشية مواجهة عجزٍ غذائـي خطير. ويضم هذان البلدان لوحدهما، أكثر من ثلث السكان في العالم. لقد خشي بعض المحللين أن تصبح الصين مستورداً دائماً لكميات متزايدة من الأغذيـة، الأمـر الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى ارتفـاع أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمية، وأن يحـدّ، بالتالـي، من إمكانات البلدان والشعوب الفقيرة الأخرى على شراء الأغذية.

لقـد كانت الصين (ما عدا مقاطعة تايوان)، في معظـم السـنين حـتى ١٩٩١، مستوردةً صافية للحـبوب، بمـا يتراوح بين ٥ ملايين و١٥ مليون طـن سـنوياً . إلاّ أن الوضـع انقلب تماماً في التسعينات. فباستثناء سنتين من أصل ست سنوات، مـن ١٩٩٢ إلـى ١٩٩٩، كانت الصين مصدرةً صافية للحبوب، حتى عندما ارتفع نصيب الفرد من الاستعمال المحلي من ٢٩٥ إلى ٣١٠كغ في السنة.

وفـي السـتينات وأوائل السبعينات دأب العالم يـتحدث عن قرب حدوث مجاعة في الهند وجنوب آسيا عموماً. فقد كان الإقليم يستورد في الستينات ١٠ ملايين طن من الحبوب سنوياً، أي نسبة ١١ في المائة من استهلاكه، علماً بأن نصيب الفرد من كمية الحبوب المستعملة كان ضعيفاً، قوامه ١٤٦كغ في السنة.

خلال ثلاثةٍ وثلاثين عاماً بعد ذلك، تضاعف عدد سـكان الإقلـيم، وارتفع نصيب الفرد من استعمال الحـبوب إلـى ١٦٣كغ في السنة. وبفضل "الثورة الخضـراء" لـم تعد الواردات تشكّل سوى ثلث ما كانـت عليه في أواسط الستينات، وتمثّل أقل من ٢ فـي المائة من الاستهلاك . ومنذ أواخر السبعينات، أصبحت الهند، عملياً، مصدّراً صافياً صغيراً في كل السـنين. إلاّ أن نصيب الفرد من استعمال الحبوب ظلّ ضعيفاً في المنطقة، الأمر الذي يعكس استمرار الفقـر علـى نطاقٍ واسع، وتدني استعمال الحبوب لعلـف الحـيوانات بسـبب ضآلة استهلاك اللحوم. والسـؤال الـذي لا يزال يحتاج إلى جواب هو: هل كـان يمكـن للـواردات أن تحافظ على مستوياتها المنخفضة، في حالِ نموٍ أكثر سرعة للاستهلاك ؟

وهـناك المـوز والكاكاو أيضاً، الآخذان بالتحوّل إلى سـلع تصدير أساسية في بلدانٍ نامية كثيرة. ومن شأن هـذا الاتجاه أن يتعزز في العقود القادمة. ويمكن أن يـزداد اسـتهلاك هاتيـن السلعتين، وواردات البلدان الصـناعية مـنهما ومـن غيرهما، مثل الحمضيات والفاكهـة والخضـر. في موازاة ذلك، سوف يتعاظم دور بلـدان مـرحلة الـتحوّل في استيراد المنتجات الاستوائية، الأمر الذي أخذت طلائعه بالظهور. مقابل ذلـك، لا يبشر التركّز الكثيف لأسواق البن في البلدان الصـناعية، وضآلة النمو السكاني، ونصيب الفرد من الاسـتهلاك في هذه البلدان، بالخير لصالح التوسّع في إنـتاج وتصـدير هـذه السـلعة الأساسـية. وأكثر التصـورات احتمالاً هو المحافظة على النمو البطيء الحالي الذي لا يتجـاوز ١,٢ في المائة سنوياً .

والخلاصـة هـي أنـه سيسـتمر اعتماد الزراعة، والاقتصاد الكلي، والأمن الغذائي في بلدان نامية كثيرة، علـى عدة محاصيل تبدو أحوال السوق العالمية بشأنها غير مستقرة، وتميل أسعارها الحقيقية إلى الانخفاض.

الصين : من مستوردٍ صافٍ إلى مصدرٍ صافٍ للحبوب

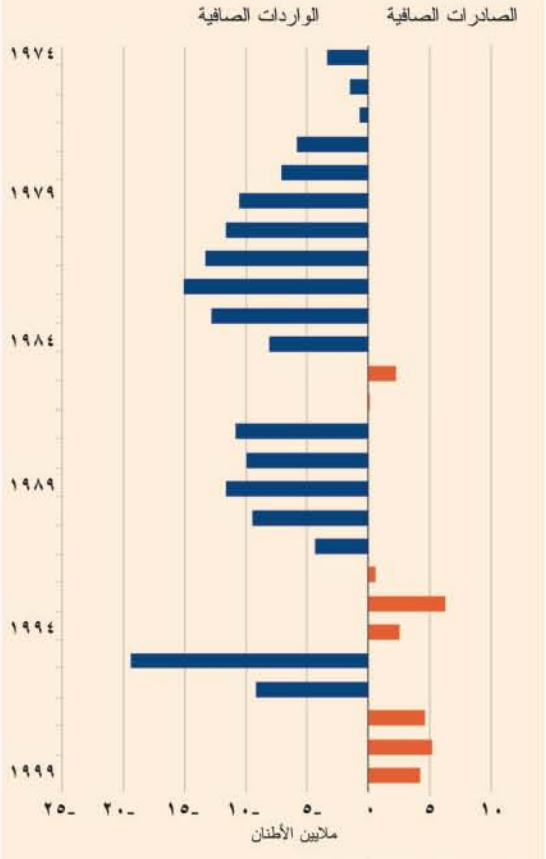

المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة

ويمكن لخصائص السوق هذه، أن تُلحق أشدّ الضرر بالآفاق الإنمائية المستقبلية لهذه البلدان. وقد سجلت البلدان التي أخفقت في الماضي في تنويع اقتصاداتها، والتخفيف من اعتمادها على محاصيل التصدير التقليدية هذه، نمواً أدنى من المتوسط بكثير. ويتمثّل التحدّي المتربّص بها في تغيير هذا الواقع في المستقبل. وتوحي تجارب بلدان مثل ماليزيا بأن هذه المهمة قابلة للتحقيق.

لا بدّ من معالجة الموضوع البيئي

كثيراً ما جرى التعبير عن القلق من عدم استدامة الإنتاج الإضافي اللازم لتلبية الطلب العالمي، الأمر الذي ينطوي ضمناً على تفاقم الإضرار بالبيئة، وتقويض قاعدة الموارد الطبيعية.

والقلق في البلدان المتقدمة على صلة، بوجه رئيسي، بالاستعمال المتنامي للأسمدة والمدخلات الكيماوية الأخرى. وكان التوسّع في استعمال هذه الأسمدة، قد أدى في الماضي إلى مشاكل تلوّث خطير للماء والهواء ، وسيكون المستقبل مشابهاً ما لم تتخذ إجراءات مضادة.

رغم المشكلة الناجمة عن الإفراط في استعمال مبيدات الآفات، وغيرها من المدخلات الكيماوية، في بعض المناطق ذات الإمكانات الزراعية العالية، تنطوي زيادة الإنتاج في معظم البلدان النامية، على مخاطر بيئية من نوع مختلف.

- في الزراعة الانتشارية ونظم تربية الماشية، تتمثّل المخاطر الرئيسية في انجراف التربة واستنزافها، وإزالة الغابات، ما يؤدي إلى انخفاض الغلاّت والتصحّر.
- في نظم الزراعة الكثيفة المروية، تتمثّل المخاطر الرئيسية في التملّح، والتغدّق، وندرة المياه.

وتوجد بعض الطرق المؤدية إلى زيادة الإنتاج المحصولي واستدامته مع خفض الأضرار البيئية إلى أدنى حدودها. وقد أصبحت هذه الطرق معروفةً وممارسةً في بعض المناطق. وينبغي إجراء البحوث الخاصة بهذه الطرق في مختلف أنواع البيئات، ونشر نتائجها على نطاق واسع، وإرفاقها بسياساتٍ ملائمة تشجع انتشارها السريع.

الأرض والمياه والغلاّت المحصولية

بالرغم من أن نموّ الطلب على الأغذية والمحاصيل النقدية سيكون أبطأ في المستقبل منه في الماضي، تظلّ مسألة تلبية هذا الطلب تستلزم التوسيع المستمر للأراضي الزراعية، جنباً إلى جنب مع تحسين الغلاّت باعتماد أصناف وتكنولوجيات زراعية جديدة.

لقد طُرحَت أسئلة عديدة بشأن كل عامل من هذه العوامل. هل توجد الأراضي والمياه الكافية للتوسّع في مساحة الزراعات البعلية والمروية بما تستدعيه الحاجة، أم أن العالم يعاني من عجز في مجال هذين الموردين الحيويين ؟ هل يمكن الحصول على الغلاّت العالية المطلوبة، أم أن الغلاّت اقتربت من الحدود التي لا تستطيع تجاوزها ؟ هل تستطيع التكنولوجيا الحيوية توفير جيل جديد من المحاصيل عالية الغلاّت، أفضل تكيّفاً مع البيئات المناوئة ؟ هل توجد طرق زراعية قادرة في آن واحد، على توفير مقومات الاستدامة للإنتاج، وتحسين وسائل حماية الطبيعة؟ الأجزاء التالية من هذه الدراسة تتفحّص هذه الأسئلة.

مصادر نمو الإنتاج

تنشأ الزيادات في الإنتاج المحصولي من ثلاثة مصادر رئيسية: التوسّع في مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وتعزيز الزراعة المكثّفة (تواتر جني المحاصيل في ذات المساحة)، وتحسين أداء الغلاّت.

منذ بداية الستينات، أصبح تحسين الغلاّت أكبر مصدرٍ للزيادة المتحقّقة في الإنتاج العالمي للمحاصيل، كونه يمثّل قرابة أربعة أخماس هذه الزيادة أو ٧٨ في المائة منها بين ١٩٦١ و ١٩٩٩. وأسهَم التوسّع في تكثيف الزراعة بنسبة إضافية قوامها ٧ في المائة، في حين وفّر توسيع الأراضي نسبة ١٥ في المائة فقط.

وكان تحسين الغلاّت أهم العوامل، ليس في البلدان المتقدمة وحسب، بل وكذلك في البلدان النامية، حيث أسهم بنسبة ٧٠ في المائة من الزيادة المتحقّقة. ولم يكد توسيع المساحات المزروعة بالمحاصيل يمثّل